

Distr.: General
30 July 2021

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2021

البند 12 (ح) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: برنامج

الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز

قرار اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 22 تموز/يوليه 2021

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2021/L.30)]

26/2021 - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إن يعيد تأكيد قراره 24/1994 المؤرخ 26 تموز/يوليه 1994 و 2/1995 المؤرخ 3 تموز/يوليه 1995 اللذين أنشأ المجلس بموجبهما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وجميع قرارات المجلس اللاحقة بشأن البرنامج المشترك،

وقد نظر في تقرير المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز⁽¹⁾ وتقرير مجلس التنسيق البرنامجي للبرنامج المشترك المقدم إلى المجلس⁽²⁾،

وإن يسلم بأهمية الإعلان السياسي لعام 2021 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030، الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في 8 حزيران/يونيه 2021⁽³⁾، وبالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز للفترة 2021-2026، "إنهاء أوجه عدم المساواة والقضاء على

(1) E/2021/64.

(2) E/2021/67.

(3) قرار الجمعية العامة 284/75، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الإيدز“ التي اعتمدها مجلس التنسيق البرنامجي للبرنامج المشترك في 25 آذار/مارس 2021، وإذ يشير إلى أنهما مكملا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتوائمان معها⁽⁴⁾،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في زيادة فرص الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية والحيلولة دون وقوع إصابات جديدة به،

وإذ يعرب عن بالغ القلق لأنه، على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال العديد من التباينات وأوجه عدم المساواة قائما بين البلدان والمناطق وداخلها، وبين الرجال والنساء، وبالنسبة إلى مختلف الفئات العمرية والفئات السكانية الرئيسية⁽⁵⁾ التي تبين الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي، ولأنه قد تعذر في كثير من الحالات تحقيق غايات عام 2020 الواردة في الإعلان السياسي لعام 2016⁽⁶⁾، ولأن عام 2020 شهد 1,5 مليون إصابة جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية ووفاة 690 000 شخص لأسباب تتعلق بالإيدز، ولأن 10,1 ملايين شخص من أصل 37,6 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية لم يتلقوا العلاج بعد، مع ازدياد الإصابات الجديدة بالفيروس في بعض البلدان، وبالنسبة إلى بعض الفئات الفرعية من السكان والمناطق وهو ما يعزى جزئياً إلى سوء تنفيذ السياسات الفعالة والقائمة على الأدلة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق أيضاً لأن تمويل جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية لا يزال يسجل عجزاً مستمراً، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما تلك التي استشرى فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية،

وإذ يسلم بأهمية الأهداف والالتزامات الواردة في الإعلان السياسي لعام 2021، بما في ذلك الالتزام بخفض الإصابات الجديدة السنوية بفيروس نقص المناعة البشرية إلى أقل من 370 000 حالة وخفض الوفيات السنوية المتصلة بالإيدز إلى أقل من 250 000 حالة وفاة بحلول عام 2025، والقضاء على جميع أشكال الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية،

وإذ يعيد تأكيد الحقوق السيادية للدول الأعضاء، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة وفاء جميع البلدان بالالتزامات والتعهدات الواردة في الإعلان السياسي لعام 2021، بما يتفق مع القوانين الوطنية وأولويات التنمية الوطنية وحقوق الإنسان الدولية،

وإذ يلاحظ مع القلق أن الأمراض والحالات التي يمكن الوقاية منها وعلاجها، بما في ذلك السل والعلل المصاحبة الأخرى وسرطان عنق الرحم وأمراض الصحة العقلية، مرتبطة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبضعف نتائج علاج الفيروس وبالوفيات بين المصابين به،

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

(5) على النحو المشار إليه في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز للفترة 2021-2026، ”إنهاء أوجه عدم المساواة والقضاء على الإيدز“، وكما نوقش في ”التقرير المتعلق بالتهغرات التي تتخلل الوقاية“ لعام 2016، ينبغي لكل بلد أن يحدد فئات السكان المعينة التي تعتبر أساسية فيما يخص انتشار الوباء فيه وطريقة التصدي له استناداً إلى السياق الوبائي والاجتماعي فيه.

(6) قرار الجمعية العامة 266/70، المرفق.

وإنّ يساوره القلق لأنّ السل، بما في ذلك أشكاله المقاومة للأدوية، يظل السبب الرئيسي في وفاة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم ولأنّ 8,2 في المائة من الإصابات المقدرة بالسل في جميع أنحاء العالم في عام 2019 تسجل في صفوف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومع ذلك، ففي عام 2019، شُخِّصت نسبة 49 في المائة فقط من الإصابات المقدرة بالسل في صفوف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وأبلغ عنها، وتم توفير العلاج للمصابين بكلا المرضين، وخضع 69 في المائة فقط من مرضى السل المشخّص لاختبار الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، مما حال دون توفير العلاج وأدى إلى وفيات كان يمكن تفاديها،

وإنّ يلاحظ بقلق شديد أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدت إلى تقاوم أوجه عدم المساواة والتفاوت القائمة داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك عدم الحصول على نحو منصف وفي الوقت المناسب على لقاحات كوفيد-19 وخدمات تشخيص الإصابة به والأدوية والمنتجات الطبية اللازمة للعلاج منه المأمونة والجيدة والفعالة والميسورة التكلفة، مما أحدث انتكاسات إضافية وأدى إلى الخروج أكثر فأكثر عن المسار الصحيح للتصدي للإيدز، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية واختبار الإصابة به والعلاج منه، بما في ذلك الأدوية مع الاعتراف بما أبدته البلدان والمجتمعات المحلية أثناء جائحة كوفيد-19 من قدرة على التكيف والابتكار في إمداد الأشخاص المتضررين بخدمات مأمونة وميسورة التكلفة وفعالة تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية،

وإنّ يعرب كذلك عن القلق لأن الوصم والتمييز وأوجه عدم المساواة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية لا تزال تشكل عائقاً أمام التصدي الفعال للفيروس، ولا سيما بالنسبة للمراهقات والشابات، والأشخاص الذين يعانون من حالات ضعف، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز، والفئات السكانية الرئيسية التي تبين الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي،

وإنّ يسلم بأن المشاركة المجدية للمجتمع المدني تؤدي دوراً حاسماً في جهود التصدي لوباء الإيدز على الصعيد العالمي، وإنّ يعيد التأكيد على أن تعزيز وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع عنصر أساسي في جهود التصدي لوباء الإيدز على الصعيد العالمي، بما في ذلك في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم،

وإنّ يسلم بأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة يمكن أن يكون عاملاً تعجلاً للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام 2030 من خلال دعم زيادة فرص الحصول على الخدمات، وتطوير النظم الصحية وتعزيزها، وتحسين القدرة على تلبية الاحتياجات المتعددة للأشخاص المصابين بالفيروس أو المعرضين لخطر الإصابة به، وتعزيز الأخذ بنهج متكاملة لتقديم الخدمات، وكذلك من خلال إدراج خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في مجموعات مقررة على الصعيد الوطني من خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، لا سيما على مستوى الرعاية الصحية الأولية،

وإنّ يسلم بضرورة الاسترشاد في الجهود المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بالدروس المستفادة من جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التركيز على الإنصاف والنتائج والمساءلة، ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان واحتياجات الفئات الأكثر تهميشاً، والابتكار في مجال تمويل

الصحة، والحوكمة الصحية الشاملة، وتقديم الخدمات المجتمعية، والتركيز على المحددات الاجتماعية والهيكلية للصحة، وأهمية التصدي للوصم والتمييز،

واند يؤكد من جديد الدور المحوري لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يوحد جهود الأمانة العامة و 11 من الجهات المشاركة في تعبئة ودعم الجهود المتعددة القطاعات للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في سياق الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020،

واند يشير إلى أهداف البرنامج المشترك المتمثلة في تحقيق وتعزيز توافق الآراء العالمي بشأن السياسات والنهج البرنامجية وتعزيز التعبئة السياسية والاجتماعية المتسعة القاعدة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتصدي له داخل البلدان، بما يكفل مشاركة طائفة واسعة من القطاعات والمؤسسات في جهود التصدي الوطنية،

واند يعرب عن القلق إزاء السياسات والممارسات التي تعوق الجهود الرامية إلى الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية،

واند يلاحظ مع التقدير استمرار الدول الأعضاء في الإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه في جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والدعم المقدم من البرنامج المشترك إلى الدول الأعضاء، بسبل منها إتاحة زيادة إمكانية الوصول إلى البيانات الجيدة واستخدامها لقياس التقدم المحرز وصقل الاستراتيجيات في جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية،

واند يشدد على ضرورة أن يواصل البرنامج المشترك تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي يكون فيها عبء فيروس نقص المناعة البشرية ثقيلًا أو تلك التي تعاني من الأوبئة المركزة،

واند يسلم بقيمة الدروس المستفادة من جهود التصدي المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية في مواجهة تحديات صحية وإنمائية معقدة أخرى، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، وبأن التقدم المحرز في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية قد أدى إلى إحراز تقدم على صعيد النتائج الإنمائية الأوسع نطاقا،

واند يلاحظ مع التقدير المناقشات التي أجراها مجلس التنسيق البرامجي بشأن مسائل الحوكمة في البرنامج المشترك، فضلا عن الطريقة التي يمكن بها تمويل البرنامج المشترك من الموارد الأساسية بشكل مستدام،

واند يحيط علما مع التقدير بالمناقشات التي أجراها مجلس التنسيق البرامجي مؤخرا بشأن الدور الهام الذي قام به وفد المنظمات غير الحكومية التابع لمجلس التنسيق البرامجي في حوكمة البرنامج المشترك،

1 - **يحيط علما** بتقرير المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقرير مجلس التنسيق البرامجي للبرنامج المشترك المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

2 - **يسلم** بأنه لم يتم بعد القضاء على وباء الإيدز، ويشدد على الحاجة إلى المسارعة بالعمل من أجل بلوغ المراحل والأهداف المحددة لعام 2025، كشرط مسبق للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام 2030؛

3 - **يُهيّب** بالبرنامج المشترك أن يدعم التنفيذ الفعال والمستند إلى الأدلة والمناسب التوقيت والمتعدد القطاعات للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإيدز للفترة 2021-2026، "إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح والقضاء على الإيدز" والإعلان السياسي لعام 2021 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: إنهاء أوجه عدم المساواة وسلك المسار الصحيح للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030، تمشياً مع ولايته، ويشجع الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص على تحقيق أهداف الاستراتيجية للفترة 2021-2026 والإعلان السياسي لعام 2021، مع مراعاة السياسات والأولويات الوطنية، باعتبارها أحد المقومات الهامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغاية 3-3؛

4 - **يدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى توسيع نطاق الخدمات القائمة على الأدلة في مجالات الوقاية والفحص والعلاج والرعاية والاستبقاء قيد الرعاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك إتاحة إمكانية الحصول على الأدوية المأمونة والفعالة والجيدة النوعية والميسورة التكلفة، بما فيها الأدوية الجنيسة، لضمان وصول تلك الخدمات إلى أشد الناس حاجة إليها، بما يشمل المراهقات والشابات والفئات السكانية الرئيسية التي تبين الأدلة الوبائية أنها أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، الذين تقل تغطيتهم بعلاج فيروس نقص المناعة البشرية عن تغطية البالغين، والذين تُسجل في صفوفهم معدلات أعلى نسبياً من الوفيات المرتبطة بالإيدز؛

5 - **يحث** الدول الأعضاء على القيام على وجه السرعة، حيثما أمكن، بإزالة العقبات التي تحد من قدرة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على توفير منتجات ووسائل تشخيص وأدوية ووسل أساسية ومنتجات صيدلانية أخرى ميسورة التكلفة وفعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج الإصابة به؛

6 - **يدعو** إلى تنشيط الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين في سياق فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة عوامل الخطر الاجتماعية، بما في ذلك العنف الجنساني والأسري، بما في ذلك العنف العشيري، الذي يمكن أن يختلف فهمه بحسب السياقات، وكذلك المحددات الاجتماعية والاقتصادية للصحة، بهدف الحد من أوجه عدم المساواة الصحية داخل البلدان وفيما بينها؛

7 - **يدعو أيضاً** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى تعزيز مساعيها لتنسيق الجهود بين برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والبرامج والقطاعات الصحية الأخرى، مع التركيز بوجه خاص على التكامل داخل النظم الصحية، من أجل زيادة الفعالية والمساهمة في تحقيق الاستدامة في الأجل الطويل، وإلى توفير الخدمات للتصدي للإصابات والعلل المصاحبة، بما في ذلك السل وسرطان عنق الرحم وأمراض الصحة العقلية، من أجل زيادة تحسين النتائج الصحية في سياق المضي قدماً نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030؛

8 - **يحث** البرنامج المشترك على العمل بشكل تعاوني مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بطريقة شفافة وشاملة وتشاركية، بما يكفل مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين مشاركة فعالة في أنشطته؛

9 - **يدعو** إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين برامج مكافحة السل وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية من أجل تعزيز الوصول الشامل والمنصف إلى الخدمات المتكاملة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل عن طريق تشجيع فحص الأشخاص المصابين بالسل للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفير العلاج لهم وفحص جميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بانتظام للكشف عن الإصابة بالسل وتوفير العلاج أو الوقاية من السل، ويدعو إلى أن تسهم برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل بنشاط في الاستراتيجيات الوطنية للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات؛

10 - **يدعو أيضا** إلى تكثيف جهود الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والجهات المعنية صاحبة المصلحة لضمان إتاحة الحصول دون انقطاع على الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية التي تركز على الناس والحماية الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19، وإلى إعادة البناء على نحو أفضل وبطريقة أكثر إنصافا وشمولا على إثر جائحة كوفيد-19 وما خلفته من أثر على وباء الإيدز العالمي، بما في ذلك عن طريق توفير فرص متكافئة للحصول على اللقاحات؛

11 - **يطلب** إلى البرنامج المشترك مواصلة دعم عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والإسهام فيها، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، من أجل ضمان إيلاء الاعتبار المناسب لجهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأوجه ترابطها مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى؛

12 - **يشير** إلى الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية، التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية⁽⁷⁾، ويحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على أن تدعم بنشاط تنفيذها على نطاق واسع، مع مراعاة توصيات فريق الخبراء الاستعراضي التي كانت متسقة مع الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين؛

13 - **يحث** البرنامج المشترك على مواصلة الاستفادة من المزايا النسبية لمختلف هيئات الأمم المتحدة والشركاء ذوي الصلة في تعزيز وتسريع مسار جهود التصدي المتعددة القطاعات للإيدز تمشيا مع ولايته وولاية كل منها؛

14 - **يؤكد من جديد** أن نموذج البرنامج المشترك للرعاية المشتركة والحوكمة يتيح لمنظومة الأمم المتحدة مثالا مفيدا للاتساق الاستراتيجي يعكس السياقات والأولويات الوطنية، من خلال الأخذ بعناصر التنسيق والتركيز على النتائج والحوكمة الشاملة والأثر على المستوى القطري، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

15 - **يرحب** بالجهود التي يبذلها البرنامج المشترك لصقل نموذج التشغيلي وتعزيز إطاره الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة من أجل دعم البلدان بصورة أكثر فعالية ويحث البرنامج المشترك على مواصلة هذه الجهود ومشاركته الفعالة في جهود إصلاح الأمم المتحدة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وعلى وجه التحديد على المستوى القطري لجعل جهود التصدي للإيدز جزءا لا يتجزأ من التعاون

(7) انظر منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA61/2008/REC/1.

في مجال التنمية المستدامة بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات المضيفة والجهات القطرية صاحبة المصلحة من أجل الوفاء بالالتزامات المتصلة بالإيدز، وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب؛

16 - **يشجع** البرنامج المشترك على مواصلة تيسير ودعم مشاركة وفد المنظمات غير الحكومية التابع لمجلس التنسيق البرنامجي في أعمال مجلس التنسيق البرنامجي على النحو المبين في طريقة عمل هذا المجلس وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2/1995؛

17 - **يعرب عن التقدير** لمبادرة مجلس التنسيق البرنامجي بمواصلة تحديث الدور الرقابي للمجلس والاضطلاع به في إطار ولايته، بما في ذلك بالموافقة على المرفق 4 لطريقة عمله الذي يوضح أدواره في مجال المراقبة والمساءلة، وبإنشاء لجنة استشارية مستقلة للرقابة الخارجية تتواءم مع تطور وباء فيروس نقص المناعة البشرية، ومع عمل البرنامج المشترك، ومع أفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة، لكفالة فعالية البرنامج المشترك وكفاءته وخضوعه للمساءلة؛

18 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً، بعد التشاور مع مجلس التنسيق البرنامجي، بشأن فرض حد أقصى قدره ولايتان مدة كل منهما أربع سنوات على شاغل منصب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفقاً لممارسات منظومة الأمم المتحدة وعملاً بتوصية وحدة التفتيش المشتركة؛

19 - **يدعو** إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوة القائمة في موارد التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع مراعاة ضرورة استثمار 29 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً لبلوغ غايات عام 2025، وفقاً لمبدأي المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي، ويشجع البلدان على توسيع نطاق التمويل المحلي والدولي لجهود التصدي، ويشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق المساءلة والاستدامة في المجالات السياسية والبرنامجية والمالية على جميع المستويات؛

20 - **يؤكد** أهمية تمويل الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة تمويلاً كاملاً لتحقيق فعالية أداء البرنامج المشترك، ويدعو إلى تجديد الجهود من أجل سد الفجوة التمويلية الحالية، بسبل منها مناشدة الجهات المانحة الحالية الإبقاء على مساهماتها وزيادتها، ودعوة جهات مانحة جديدة من القطاعين العام والخاص إلى الانضمام إلى تلك الجهود، مع تشجيع جميع الجهات المانحة على إيلاء الأولوية للمساهمات المرنة والمتعددة السنوات؛

21 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يحيل إلى المجلس، في دورته الموضوعية لعام 2023، تقريراً تعده المديرية التنفيذية للبرنامج المشترك، بالتعاون مع الجهات المشاركة في رعاية البرنامج وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، عن التقدم المحرز في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات منسقة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

الجلسة العامة 13

22 تموز/يوليه 2021